

سياسة التصنيع
وبناء الدولة صناعياً
من وجهة نظر الإسلام

إعداد
المهندس/ عطاء أبو الرشته

سياسة التصنيع
وبناء الكوالة صنائياً من
وإلته نظر الإسلام

إعداد

المهندس / عطاء أبو الرشته

محاضرة ألقىت

في مؤسسة

عبد الحميد شومان

٢٨ صفر ١٤١١ هـ

عمان ١٨/٩/١٩٩٠ م

بسم الله الرحمن الرحيم

منذ أن خلق الله الإنسان ووجد على الأرض وهو يحاول إشباع حاجاته بالمواد المخلوقة في الكون حوله، وكذلك يحاول الحفاظ على أمنه وسيادته وبقائه سواءً أكان ذلك في حالة الهجوم أم في حالة الدفاع باستعمال المواد الأولية حوله. فهو كان يسكن في الكهوف والمغاور ويأكل ويشرب من ثمار الشجر ومياه الينابيع والآبار والأمطار، ويلبس من أوراق الشجر وأغصانها وأمثالها ثم لما اتسعت حياته وتنوعت حاجاته وتقدمت تجاربه بدأ يحاول تحسين المواد الأولية حوله لتفي بأغراضه على وجه أفضل فحاول استعمال بعض الحجارة والطين والأخشاب لبناء بيت مناسب، كما حاول استعمال بعض الأدوات المشحوذة من الحجارة والأخشاب

لتكون سلاحاً له. وهكذا استمر في تحسين وتحويل المواد الأولية لأشكال تخدم أغراضه.

وباستعمال المعلومات السابقة لديه عن الواقع حوله ونقله بحواسه إلى دماغه ثم ربط هذه الأمور معاً استطاع أن يتقدم في جمع معلومات أوسع واستخدام المواد الأولية استخداماً أجدد بتحسين وضعها وتحويلها إلى وضع آخر. فمنذ عرف الزراعة ولاحظ بدقة مواقيتها ومن ثم الفلك والحساب، فإنه تحول من جامع غذاء يلتقطه من حب وشجر وفاكهة وثمر إلى منتج غذاء يكفيه ويفيض، وكذلك عرف صناعة النجارة والأخشاب وعرف أنها لازمة لسقف بيته وإشعال نار لدفئه ثم استعمالها سلاحاً. وعرف صناعة النسيج والحياكة والألبسة مستعملاً في ذلك الصوف والكتان والقطن وشعر الماعز ووبر الجمال والحرير وكذلك البسط والسجاجيد. ثم عرف البناء والعمارة والنحت والزخرفة والقصور والحصون وبناء السدود والقناطر وكذلك صناعة اللين (الطين المجفف)

و(الطابوق أي حجر بناء من الطين المشوي) لاستعماله
كمواد بناء بديلة في الأمكنة التي تقل فيها الحجارة.

ومع تقدم حياته واتساع تجاربه تبين له الحاجة إلى
المعادن فاستخرجها واستخدمها في أمور الحياة من حربية
وزراعية ومنزلية، وبدأ يحاول تحويلها إلى أشياء نافعة. وكان من
أوائل ما عرف من المعادن "الحديد"، و عرف كيف يتم تصنيع
خام الحديد المستخرج من منجمه، و عرف كيف يصهره بطرق
أولية كأن يضعه في نُقْرة أو أتُون ويوقد النيران بكمية كافية
لإذابة المعدن وتنقيته من المواد الغريبة العالقة به، ثم بعد ذلك
يقومون بتشكيله وتصنيعه إلى سيوف ورماح ودروع وغيرها من
الأسلحة، أو إلى آلات استخراج المياه من الآبار أو سكة
محراث أو أية آلة حديدية نافعة لاستعمالات الإنسان.

ثم بعد ذلك عرف صناعة النحاس والبرونز والرصاص
والكبريت والملح والذهب والفضة واللؤلؤ والمرجان وبقية

الأحجار الكريمة، كذلك عرف صناعة الدباغة والحرف الجلدية، وصنع الزجاج والورق ثم بعد ذلك عرف الكتابة.

وقد أصبحت معرفته بتحويل المادة الخام إلى أشكال فيها نفع له، أصبحت هذه المعرفة تدعوه لأن يلاحظ خواص هذه المواد ومقاومتها للعوامل التي تتعرض لها هذه المواد عند الاستعمال. وهكذا بدأ يستعمل ما عنده من معلومات وأفكار حول هذه المعادن في عمل تجارب أولية علمية بسيطة تعتمد على التجربة والملاحظة والاستنتاج التي تؤدي إلى أن يستفيد الإنسان من نتائجها في تحسين استعماله لها.

وبذلك انتقل الإنسان نقلة نوعية من استعمال الأدوات الحجرية إلى الأدوات المعدنية. غير أن الإنسان في جميع مراحل حياته، وفي جميع صناعاته واستفادته من المواد الأولية وتحسين أوضاعها أو تحويل أشكالها أي تصنيعها إلى صناعات جديدة، في كل ذلك كان يحكمه عاملان:

أولهما: إشباع حاجاته، والثاني: الحفاظ على أمنه وبقائه وسيادته دفاعاً وهجوماً. وبقي هذان العاملان يتحكمان في صناعة الدول والجماعات بعد أن عرف الإنسان حياة الجماعات والدول، وكانت هذه الجماعات والدول تتنافس فيما بينها في من يتمكن من سد حاجاته والحفاظ على أمنه وسيادته بصناعات خاصة به لا يتوقف بقاؤها واستمرارها على جماعات ودول أخرى.

وكان هذا التنافس الصناعي قائماً على تحقيق العاملين المذكورين، وكان على أشده بين الدول الكبرى عبر التاريخ وخاصة الدول الأولى في العالم، فقد كان فيما بين الفرس والروم، ثم بينهما وبين الدولة الإسلامية حين نشأت، ثم بعد ذلك بين بريطانيا وفرنسا وروسيا وألمانيا حتى الحرب العالمية الأولى، ثم بين أمريكا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا حتى الحرب العالمية الثانية، ثم بعدها بين أمريكا وروسيا وبريطانيا وفرنسا وقد تدخل في الصراع ألمانيا واليابان. ولقد كان العامل المهم

في التنافس الصناعي يقوم على أساس المهارة البدنية والعقلية،
وأما الأدوات الأخرى والآلات البسيطة فكانت عوامل ثانوية؛
فلقد كان الإنسان ينتجها مستعملاً مصادر من الطاقة الأولية
كخيران الأخشاب لإذابة المعادن ثم الجهد العضلي في
تشكيلها. واستمر ذلك حتى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل
القرن التاسع عشر حين عرف الإنسان مصدراً جديداً للطاقة
وهو البخار. وهنا حدثت طفرة في الصناعة؛ فلقد كانت
المصانع سابقاً مقتصرة على المصنع اليدوي وحده، فلما
اهتدى الإنسان إلى استخدام البخار في تسيير الآلات أخذ
المصنع الآلي يحل محل المصنع اليدوي، ولما جاءت الاختراعات
الحديثة حصل انقلاب خطير في الصناعة فراد الإنتاج زيادة لم
تكن تخطر ببال وغدا المصنع الآلي أساساً من أسس الحياة
الاقتصادية.

وحيث إن الطاقة هي عصب الصناعة فإن الإنسان كان كلما اهتدى إلى مصدر للطاقة جديد أوفر وأجود، كلما عظمت صناعته وتسارعت.

وقد كان أول ما اهتدى إليه من مصادر للطاقة النار من الأخشاب والنبات ثم الفحم وقوة البخار الناتجة بسببه، واستمر الفحم مصدراً رئيسياً للطاقة حتى أوائل النصف الثاني من هذا القرن حيث زاحمه النفط، ففي منتصف الستينات أصبح النفط المصدر الأول للطاقة في العالم بعد أن أزاح الفحم إلى المرتبة الثانية، كما أن الغاز الطبيعي بدأ يساهم بنسبة أكبر في الطاقة العالمية.

فقد كانت نسبة مساهمة الفحم في ميزان الطاقة العالمي ٧٣٪ عام ١٩٣٨ وانخفضت إلى ٥٩٪ عام ١٩٥٠ ثم إلى ٤٠٪ عام ١٩٦٥، في حين بلغت مساهمة النفط في ذلك العام ٤٤٪، واستمرت مساهمة الفحم في الانخفاض حتى

وصلت ٢,٢٨٪ عام ١٩٧٤ ثم انخفضت عن ذلك في الأعوام اللاحقة.

وفي الحرب العالمية الثانية وبعدها بدأ يظهر مصدر جديد وهو الطاقة النووية، حيث عكفت الدول المتحاربة على كشف أسرار القوى النووية وتم إطلاق ذلك المارد الجبار من عقله، ومنذئذ والصناعات الذرية تتقدم بخطى ثابتة. وعلى الرغم من أن الطاقة النووية أكثر أنواع الطاقة تركيزاً، إذ إن الطاقة الكامنة من كيلوغرام واحد من اليورانيوم لو استخلصت تعادل الطاقة الناتجة عن حرق ثلاثة ملايين كيلوغرام من الفحم، إلا أنه لا يتوقع أن تساهم هذه الطاقة بأكثر من ١٠٪ من احتياجات الدول الصناعية، وبالتالي فإن البترول والفحم والغاز الطبيعي هي المصادر الأساسية للطاقة في الوقت الحاضر؛ حيث إن نسبة توزيع مصادر الطاقة المستغلة حالياً "١٩٩٠م" تقارب النسب التالية:

بترول ٥٠٪، فحم ٢٠٪، غاز طبيعي ٢٠٪.

طاقات أخرى بما فيها النووية ١٠٪.

ولقد استغلت الدول مصادر الطاقة الجديدة في الصناعات الحربية والسلمية لإنتاج سلع وأدوات حربية تغطي العاملين المذكورين سابقاً: إشباع حاجاتها والحفاظ على أمنها وسيادتها. وكانت هذه الدول تتنافس بينها للحفاظ على صناعتها محققة للعاملين المذكورين غير متأثرة ولا تابعة لغيرها، واستطاع عدد من هذه الدول أن يتقدم في الصناعات الثقيلة وإنتاج الآلات والصناعة الحربية الهائلة. ولأن فكرة الرأسمالية هي البارزة على هذه الدول فقد حاولت أن تبقي التقدم الصناعي في يدها وتمنع غيرها من الدول لأن تكون دولاً صناعية قوية فلا تصنع مستلزماتها الحربية ذاتياً كذلك، بل حرصت على إبقائها تابعة لها في صناعاتها، واستعملت أساليب خبيثة مباشرة وغير مباشرة رسمتها لهذه الدول بحيث لا تجد فكاً من فكاكها فيصعب عليها، إن لم تستحل، أن تصبح

هذه الدول دولاً صناعية ما دامت تسير على المنهج الذي رسمته لها الدول المتقدمة.

والآن كيف تتقدم الدولة -أية دولة- صناعياً؟ وكيف تتفادى الأساليب الخبيثة التي تحوكمها الدول المتقدمة لتحول دون أن تتمكن الدول الأخرى من بناء نفسها صناعياً؟.

إن السياسة الصناعية تقوم على جعل البلاد من البلاد الصناعية، ويُسلك إلى ذلك طريقاً واحد هو إيجاد صناعة الآلات أولاً، ومنها توجد باقي الصناعات، أي أن يباشر أولاً وقبل كل شيء بإيجاد المصانع التي تصنع الآلات من موتورات وخلافها، ثم بعد توفر الآلات من صناعة البلاد تؤخذ هذه الآلات وتصنع باقي المصانع.

ولا توجد طريقة أخرى لجعل البلاد بلاداً صناعية إلا بالبدء بصناعة الآلات أولاً وقبل كل شيء، ثم عدم القيام بإيجاد أي مصنع إلا من الآلات المصنوعة في البلاد.

أما القول بأن إيجاد صناعة الآلات يحتاج إلى وقت طويل فلا بد أن نبدأ بصناعة الحاجات الأساسية فهو قول غير سليم بل هو دسيسة يراد منها تعويق صناعة الآلات وصرف البلاد إلى الصناعات الاستهلاكية حتى تظل سوقاً لمصانع أميركا وأوروبا، كذلك فإن القول بأن صناعة الآلات تحتاج إلى إيجاد وسط صناعي من مهندسين وعمال وفنيين وما شاكل ذلك فهو قول يقصد به المغالطة والتدليس؛ لأن استحضار العلماء من الدول الأخرى أو إرسال الأعداد المناسبة من شبابنا لتعلم صناعة الهندسة الثقيلة وصناعات الفولاذ وما شاكلها سهل ميسور وفي متناول اليد إذا ما اعتبرت هذه المسألة في سلم الأولويات وبذل فيها الجهد والوسع.

ولهذا لا يصح أن يلتفت إلى شيء من الصناعات الاستهلاكية وإنما يحصر الاتجاه نحو إيجاد صناعة الآلات ليس غير.

والحقيقة أنه لا علاج للدولة المتخلفة صناعياً إلا بالثورة الصناعية. والثورة الصناعية هي تسلم زمام رأس الصناعة من منبعها وهي صناعة الآلات بعملية انقلايية في الصناعة وعدم التلهي بأي صناعة قبل تسلم زمام رأس الصناعة وجعل الجهود الاقتصادية كلها موجهة لإيجاد صناعة الآلات، ولا يقام بأي شيء سوى الضروريات وسوى ما لا بد منه لإيجاد صناعة الآلات.

على أن الواقع يثبت ذلك؛ فإن أوروبا حين حصلت فيها الثورة الصناعية إنما حصلت حين وجدت فيها صناعة الآلات، وأميركا كذلك كانت مستعمرة لعدة دول لكنها تقدمت مادياً حين حصلت فيها الثورة الصناعية بصناعة الآلات. وإن روسيا كذلك لم تصبح دولة ذات قيمة إلا بعد أن حصلت فيها الثورة الصناعية بصناعة الآلات.

إن الدولة التي لا تكون فيها صناعة الآلات فإن مصانعها الأخرى تصبح مربوطة تبعياً للدولة التي تملك الآلة

وقطع الغيار، فإنّ توقف آلة لعطل يصيبها يؤدي إلى تعطيل المصنع إن لم تتوفر الآلة أو قطع الغيار اللازمة، كذلك فإن معدات الدولة العسكرية تفقد قيمتها إن لم تتمكن الدولة من استيراد قطع الغيار اللازمة لصناعتها، وهذا يجعل سيادة الدولة وأمنها فيما إذا حصلت حالة عداء بين الدولة صاحبة السلاح أو صاحبة الآلات وبين الدولة المستوردة لهذا السلاح وهذه الآلات، وقد تحدث حالة حصار لهذه الدولة فتصبح صناعاتها بمجملها الحربية والمدنية شبه متوقفة إذا لم تكن هذه الدولة قادرة على صناعة الآلات فتعالج ذاتياً الآلة المعطلة أو قطعة الغيار اللازمة.

وعليه فمن كان يريد أن يبني صناعة ويتقدم صناعياً فلن يتأتى له ذلك إن لم يبدأ بثورة صناعية بالمبادرة إلى إقامة صناعة الآلات رأساً وبدون تدرج بل بشكل انقلابي حتى يكون العمل ثورة صناعية صحيحة.

هذا بالنسبة لأية دولة وأية أمة، أما بالنسبة للأمة الإسلامية ولدولة الخلافة الإسلامية القائمة قريباً بإذن الله فإن الأمر أَوْجَبُ والشأن أعظم؛ لأن إيجاد مصانع الآلات واجب شرعي أي فرض على المسلمين، فرض على الدولة وعلى الأمة، والفرض ينفذ حتماً وبلا خيار وإلا كانت عليه عقوبة، أما لماذا هو فرض فلما يلي:

١- إن عدم وجود مصانع الآلات يجعل جميع المصانع في بلادنا عالة على الدول الأخرى المتقدمة في صناعة الآلات الثقيلة، فإذا تعطلت آلة أو لزمت قطعة غيار تعطل المصنع وتوقف عمله على تزويدنا بذلك من الدول الكافرة المستعمرة وفي هذا ضرر يلحق بالمسلمين، ثم إن عدم وجود مصانع الآلات لدى المسلمين يجعل البلاد الإسلامية معتمدة في صناعاتها الحربية كذلك على الدول الأخرى وفي هذا ضرر أفضح من الأول، وكلاهما يجعل سبيلاً للكافرين على المسلمين والله يحرم هذا ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾.

٢- إن الجهاد هو ذروة سنام الإسلام وهو طريقة رئيسية لنشر الإسلام في الخارج، والجهاد قائم على الصناعة الحربية فإن كانت تعتمد على الدول الكافرة يكون قد تعطل المعنى المقصود من الجهاد، فحتى يتم الجهاد على وجهه لا بد من أن تتوفر الصناعة الثقيلة لإنتاج الآلات اللازمة للجهاد. هذه واحدة، أما الثانية فإن الإعداد للقتال فرض على المسلمين، والإعداد المطلوب هو ما كان فيه إرهاب للعدو وهذا يحتاج صناعة أسلحة لم يعهد لها العدو في القوة والعظمة. وإن لم يكن هناك صناعة ثقيلة وصناعة آلات فلا يمكن تحقيق الإرهاب ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْحَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لِأَتَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ وحيث إن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب تكون الصناعة الثقيلة وإيجاد صناعة الآلات واجبة.

ولذلك فإن إيجاد المصانع الثقيلة ومصانع الآلات فرض على المسلمين وليس على بيت المال فقط، لهذا إن لم يكف ما في بيت المال لإيجاد المصانع الثقيلة فإن الدولة تفرض على

أغنياء المسلمين ضرائب تقدرها لإقامة المصانع الثقيلة في البلاد.

هذا فضلاً عن أنه من الناحية التجارية يعتبر التعجيل بإيجاد مصانع الآلات أمراً ضرورياً؛ لأن الشرق الأوسط كله يكاد يكون خالياً من مصانع الآلات، وهو يستورد ما يحتاجه من الآلات والمصانع من أميركا وأوروبا، وهو يقبل على إنشاء مصانع استهلاكية كثيرة فهو سوق رابحة، فإيجاد صناعة الآلات في بلادنا يكسب هذه السوق المفتوحة التي لن يكون لنا مزاحم فيها إذا ما وجدت عندنا صناعة الآلات.

وأيضاً فإن شراء المصانع والآلات من الخارج يكلفنا ثمناً غالياً، وهي تباع لنا بأسعار عالية، ولكن إذا أوجدنا نحن مصانع الآلات خاصة والنفط متوفر في بلادنا فنحصل على المصانع والآلات بأرخص مما نشترها من أوروبا وأميركا.

ولكننا ننادي بضرورة صناعة الآلات لا لهذه الأسباب، وإنما لتحقيق سياسة معينة اقتصادية هي جعل بلادنا بلاداً

صناعية سواء أنتج هذا ربحاً أم خسارة، وسواء وجدت لها أسواق في الخارج أم لم توجد، لأن هذا فرض ومن أجله فحسب لا بد من البدء بإيجاد صناعة الآلات وأن يكون هذا البدء ثورة صناعية وبشكل انقلاي.

إن بلادنا مليئة بكل ما يلزم للثورة الصناعية، فالمواد الخام متوفرة بشكل يكفي لإيجاد هذه الصناعة الثقيلة وقيادة العالم لإسعادهم لا لامتناس ثرواتهم ودمائهم كما تفعله الدول الصناعية الرأسمالية حالياً.

وإنه يحسن بنا أن نذكر بعض ما نشر عن المعادن المنقب عنها والموجودة في بعض بلاد المسلمين، دون ما هو في باطن الأرض من مخزون لم ينقب عنه بعد.

اليورانيوم	
الكمية	البلد الموجود فيها
٢,٣ طن «٣٢٠ غ/طن»	السعودية
٠,٠٩ طن «١٢٥ غ/طن»	الجزائر
١,٠٦ (حد أدنى) «طن ١٣٠ غ/طن»	المغرب
٠,٠١٨ طن «٣٧ غ/طن»	موريتانيا
١,٢٠ طن «تركيز ١٣٠ غ/طن»	العراق
٢٠٠ طن «١١٠ غ/طن»	سوريا

الحديد	
الكمية	البلد الموجود فيها
٢٩,٨ مليون طن	العراق
١٤٠ مليون طن	سوريا
٥٢٥ مليون طن	مصر
٦٠ مليون طن	السودان
٩٩٠ مليون طن	المغرب
٢٥٠٠ مليون طن	موريتانيا

مصر	٣١٠ طن «٩٥ غ/طن
الصومال	٢,٢ طن «٨٠٠ غ/طن»
تونس	٠,٠٥ طن «٨٠ غ/طن»
الرصاص	
البلد الموجود فيها	الكمية
مصر	١٠٧ مليون طن
الجزائر	واحد مليون طن
المغرب	٤٥ مليون طن
الفوسفات	
البلد الموجود فيها	الكمية
سوريا	٦٢٤ مليون طن
الأردن	١٠٣٨ مليون طن
تونس	٧٩٥ مليون طن
الجزائر	٢٠٥ مليون طن
المغرب	١٣١٧٥ مليون طن
المعادن الثمينة	
البلد الموجود فيها	الكمية
السعودية	١٢٩٠٠ ألف طن «٩ ذهب: ٦٠ فضة»
السودان	٤٥٠ ألف طن «١٢ ذهب: فضة»
الجزائر	١٨٠٠٠ ألف طن «٠,٤ ذهب: فضة»
المغرب	٩٨٠ ألف طن «٣ ذهب: ١١٠ فضة»
موريتانيا	٥٠٠٠ ألف طن «٢,٥ ذهب: ٢ فضة»
النحاس	
البلد الموجود فيها	الكمية
الأردن	١٠٠ مليون طن
السعودية	٢٨ مليون طن
عمان	١١ مليون طن
مصر	واحد مليون طن
السودان	٩ مليون طن
المغرب	٧ مليون طن
موريتانيا	١٩ مليون طن

تونس	٧٥ مليون طن
ليبيا	٣٥٢٥ مليون طن
الجزائر	٣٥٢٥ مليون طن
الكبريت	
البلد الموجود فيها	الكمية
السعودية	٧٠ مليون طن
مصر	٩٦ مليون طن
المغرب	٥٠٠ مليون طن
المنغنيز	
البلد الموجود فيها	الكمية
سوريا	٧,٥ مليون طن
مصر	٧٠ - ٢٠٠ مليون طن
السودان	٣٠٠ - ٣٦٠ مليون طن
الجزائر	٦٠٠ مليون طن
المغرب	٤٢٠٠ مليون طن
الزئبق	
البلد الموجود فيها	الكمية
مصر	٢,٥ مليون طن
السعودية	١٥ مليون طن
تونس	٢,٥ مليون طن
الجزائر	٨ مليون طن
المغرب	١٥ مليون طن
البوتاس	
البلد الموجود فيها	الكمية
الأردن	٢٠٠٠ مليون طن
ليبيا	٧٠٥ مليون طن
تونس	٤٠ مليون طن
المغرب	٢٥٠ مليون طن
الصخر الزيتي	
البلد الموجود فيها	الكمية
الأردن	١٠٣٠ مليون طن (١٠٪)
المغرب	٩٠٠٠ مليون طن (٨,٥٪)

كما أن البحر الميت يزخر بكثير من المواد الذائبة في مياهه والتي تدخل في كثير من الصناعات. فمثلاً يحوي (٢٠٠٠) مليون طن متري من كلوريد البوتاسيوم الذي يستعمل في صنع البارود، و(٢٢٠٠٠) مليون طن من كلوريد المغنيسيوم الذي يستعمل في صناعة الطائرات والمعادن وكماذية أساسية في الصناعات الكيماوية، و(٩٨٠) مليون طن من برومنيد المغنيسيوم الذي يدخل في صناعة القنابل وتكرير واستخراج بنزين الطائرات.

هذا عن المواد الخام الموجودة في بعض أجزاء من بلاد المسلمين، أما عن مصادر الطاقة والذي أعظم مصدر لها الآن هو البترول فإن بلادنا تكاد تحوي معظمه؛ فإن نسبة الاحتياطي المثبت للبترول باستثناء ما لم يكتشف حتى الآن على النحو التالي:

٢٠٪ الدول الأوروبية الشرقية.

١٥٪ أميركا وأوروبا الغربية.

٦٥٪ دول الأوبك.

وهذه موزعة على النحو التالي:

٢٢٪ السعودية.

٢٩٪ دول الشرق الأوسط الأخرى.

١٤٪ باقي دول الأوبك.

علماء بأن كمية الاحتياطي من البترول المثبت يقارب الـ (١٠٠٠) بليون برميل. ولذلك فإن بلادنا غنية بمصدر الطاقة الضروري للصناعة وغنية بالمواد الخام اللازمة، وهي كذلك غنية بالفنيين والمهنيين مما يجعلها قادرة على أن تكون دولة صناعية تسود العالم بقوتها إذا أخلصت العمل وأحسنّت التصرف، وأفردت الوسع وبذلت الجهد وعلمت أن هذا فرض عليها، وأي فرض.

إن الغرب يدرك أن تقدم الدولة الصناعي لا يتم بدون البدء بصناعة الآلات، وطبقاً لوجهة نظرهم الرأسمالية

الاستعمارية فإنهم يرسمون الخطط لتبقى الدول الأخرى تابعة صناعياً لهم وسوقاً لتصريف صناعاتهم ومنطقة نفوذ وهيمنة لهم. ومن الأساليب الخبيثة التي يضعونها لبلادنا كي تبقى متخلفة صناعياً ولا تتمكن من أن تبني نفسها صناعياً ما يلي:

١- دراسات وأبحاث لإيجاد قناعات لأصحاب القرار في بلادنا وأعوانهم بأن الصناعة تحتاج إلى مراحل حتى تكتمل، فقد نشر البروفيسور (روستو) في كتابه المثير (مراحل التنمية الاقتصادية) ١٩٦٠ ما يوحي بأن المجتمع لا بد أن يمر بمرحلة المجتمع التقليدي ثم مرحلة الانطلاق ثم مرحلة النضوج ثم مرحلة الاستهلاك الشعبي العالي قبل أن يصل إلى مرحلة التصنيع الثقيل، وكل مرحلة من هذه المراحل وضع لها شروطاً تحتاج إلى زمن طويل لتكتمل مما يجعل أي دولة تريد أن تبدأ التصنيع الثقيل، يجعلها تسير عقوداً قبل أن تصل إلى مرحلة التصنيع الثقيل. والهدف من هذا الكتاب وأمثاله الحيلولة دون الثورة

الصناعية، فإن من يقتنع به يعتقد أنه لا بد من المرور بمراحل طويلة وهذا يعني صرف الناس عن الثورة الصناعية.

وهذه الدراسات وأمثالها تريد أن تبقي العالم أسواقاً للغرب تستهلك ما ينتجه وتحقق مصالحه، وهذا ما ذكره صراحة رئيس البنك الدولي للإعمار والإئماء السابق السيد يوجين بلاك في كتابه سياسة الإئماء الاقتصادي، حيث اقترح في كتابه المذكور أن يكون العون الاقتصادي هو الأداة الرئيسية للحفاظ على فعالية الغرب السياسية والاقتصادية في العالم المتخلف اقتصادياً.

٢- عدم السماح بنقل التكنولوجيا إلا فيما يمكّن البلاد من استيراد منتجات الغرب واستعمالها، فمثلاً المكان الذي لا توجد فيه كهرباء لا يمكن أن تباع فيه الثلاجات الكهربائية حتى لو كان فيها من يستطيع شراء الثلاجة لذلك لا بد من تعميم الكهرباء في الدول المتخلفة ولو بقروض من الدول الصناعية، ولا بد، والحالة هذه، من إيجاد المهندسين والفنيين

القادرين على تشغيل واستخدام الأجهزة الصناعية التي تنتجها الدول المتقدمة. ولذلك فهم لا يمانعون في مثل هذا التعاون العلمي ونقل الخبرة التكنولوجية في مثل هذه الحالات، ولكن ليس لجعل الدول المتخلفة تستوعب التكنولوجيا إلى حد يمكنها من إقامة الصناعات الثقيلة.

٣- إشغال البلاد في أنواع من الصناعات تستنفد طاقتهم وتهدر وقتهم وتوجد عندهم نوعاً من الترف يبعدهم عن الجد والاجتهاد في إيجاد الصناعات الثقيلة أو حتى الوسيطة، وهذا واضح من هيكل الصناعات في بلادنا الذي يتصف بغلبة الصناعات الاستهلاكية بنسبة ٦١٪ مقابل ٣٩٪ للصناعات الوسيطة والاستثمارية؛ حيث تتمثل الصناعات الاستهلاكية في المواد الغذائية والملابس والمنتجات الجلدية وملحقاتها، وتتمثل الصناعات الوسيطة في عدد محدود من منتجات الصناعات الكيماوية وبخاصة تكرير البترول، وتتمثل الصناعات الاستثمارية أساساً في الحديد والصلب والألمنيوم،

وحتى هذه الصناعات الوسيطة والاستثمارية فهي في معظمها من الصناعات التحويلية كأن تشتري المادة المصنعة أولاً من الخارج ثم يشتري امتياز صنعها هنا من شركة تصنعها في الخارج ثم نسكُّها نحن هنا، كصناعة عدد كبير من الأدوية وبعض المعجونات أو نشترى المحركات الرئيسية وامتياز الصنع من الشركة الأم ونجمع الإنتاج عندنا كما يحدث في صناعة تجميع السيارات.

٤- إيجاد نمط جديد للتصنيع في البلاد وهو ما يسمى بالصناعة العابرة التي تتخذ من بلادنا محطة الإنتاج فحسب، وتستفيد، إن صح التعبير، من المزايا النسبية للبلد المعني وخاصة من خاماته أو طاقته أو موقعه لإنتاج منتجات معدة للتصدير للسوق العالمية، وفي هذه الصناعة العابرة تستورد أغلب عناصرها لتعيد تصديرها وأن يكون ذلك بعد إدخال قدر من التصنيع عليها. ففي البحرين مثلاً توجد شركة للألمنيوم تشترك الحكومة مع مصالح أجنبية متعددة في رأسمالها، وهذه الشركة

تستورد المادة الخام من أستراليا لتتولى تحويلها في البحرين بفضل الغاز الطبيعي الموجود بوفرة فيها والذي لم يكن بالوسع نقله إلا بتكلفة عالية. وهكذا ينتج في البحرين ألمنيوم نقي بهدف التصدير إلى الخارج، ويكون المقصود منها حصول الدول الأوروبية على مادة الألمنيوم المصنعة بسعر رخيص. وهناك بعض المشاريع أمثالها في السعودية.

هذه بعض الخطط والدراسات والمشاريع التي يرسمها الغرب لبلادنا حتى لا تصبح دولاً متقدمة صناعياً بعد أن تصرفها عن الصناعة الثقيلة والتي تشمل صناعة الآلات من الحديد والصلب والمحركات وهياكل الطائرات والصناعات الإلكترونية والصناعات النووية بما في ذلك الأسلحة وصناعة الفضاء وأمثالها. ومن الجدير ذكره أن هناك أمرين يجب أن يلازما الثورة الصناعية في بلادنا:

١- أن التصنيع الحقيقي معناه الثورة على النفوذ الأجنبي، فهو لذلك أمر سياسي لا يمكن أن يقام به إلا على

أساس فكري عقائدي تتبناه قيادة سياسية واعية، وهو هنا الإسلام الذي يجب أن تقوم القيادة السياسية بالتكفل حوله وإنهاض الأمة على أساسه فتوحد بلاد المسلمين في دولة خلافة واحدة حتى يتوفر في هذه الدولة الواحدة القوى البشرية اللازمة والمواد الأولية وكذلك مصادر الطاقة. وعليه فإن الوحدة بين بلاد المسلمين فوق كونها فرضاً محتملاً فهي كذلك من ضرورات التصنيع.

٢- أن الصناعة يجب أن تقوم على أساس حربي؛ فتكون الصناعة الحربية هي الهدف الأساس من التصنيع الثقيل فضلاً عن القطاعات الصناعية الأخرى، وبدون الصناعة الحربية تكون الدولة، حتى وإن تقدمت في القطاعات الصناعية الأخرى، غير مؤثرة في المجال الدولي والسياسة العالمية، كما هو الحال مع ألمانيا واليابان بعد تقييد صناعتها الحربية بعد الحرب العالمية الثانية. أما في الإسلام فإن التصنيع الثقيل لا ينفك عن الصناعة الحربية فهي أساس؛ لأن هذا من متطلبات الجهاد

الذي هو ذروة سنام الإسلام. ولذلك فإن دائرة الصناعة في نظام الحكم في الإسلام مهمة بالنسبة للجهاد.

بعد أن بينا كيف يمكن أن تبني الدولة صناعياً وأنه يجب أن يكون على أساس البدء بالصناعة الثقيلة فإنه قد يرد سؤال وهو: إذا كانت السياسة الصناعية هي جعل البلاد بلاداً صناعية، أي حصر الجهد في أول الأمر بإيجاد صناعة الآلات والانتظار حتى توجد الآلات فتوجد منها صناعات استهلاكية، فماذا نعمل في المصانع الموجودة حالياً في بلادنا؟ وماذا نعمل في الصناعات التي تحتتم السياسة الاقتصادية أن تكون ملكاً للدولة كاستخراج النفط مثلاً؟

والجواب على ذلك هو أن البلاد الإسلامية في جملتها ليست بلداً مصنعاً فليس فيها واحدة من الصناعات الثقيلة أو الكبيرة أو التي تستقطب طائفة من الصناعات ذات الحلقات المتصلة باستثناء بعض الحلقات البسيطة المتفرقة هنا وهناك.

وجل ما في البلاد الإسلامية في جملتها حتى الآن من الصناعات الحديثة البارزة هي صناعات استهلاكية، وهذه تظل كما هي ولكن لا نسير فيها شوطاً أكبر ولا ننشئ غيرها بل يجب التوقف عند حد ما هو موجود وتغيير الطريق تغييراً فجائياً وحصره بالاتجاه لإيجاد صناعة الآلات. ولكن ليس معنى تغيير الطريق هو قفل باب الاستيراد، فإن هذا لا يجوز حسب سياسة الاقتصاد في الإسلام؛ لأن لرعايا الدولة أن يشتروا ما يريدون من داخل البلاد وخارجها باستثناء ما يلحق ضرراً بالأمة، بل معنى تغيير الطريق هو إيجاد صناعة الآلات... وحينئذ يحصل الشراء منها ولا يحصل الاستيراد طبيعياً بشكل تجاري من غير حاجة لأن تمنعه الدولة.

أما الصناعات التي تحتم السياسة الاقتصادية ملكية الدولة لها فإنها لا تحتم وجوب ملكيتها ولكنها تمنع الأفراد من ملكيتها؛ فصناعة استخراج الحديد هي من الصناعات التي تملكها الدولة لأنها من الملكية العامة، ولكن ليس معنى ملكيتها

أن تشتري الدولة مصانع لاستخراج الحديد، بل معناه أن هذه المصانع لا يملكها الأفراد وأن الدولة تملكها حين تجد إمكانية ملكها، وحسب السياسة الاقتصادية في الإسلام فلا تنشئ الدولة مصانع مما هو من ملكيتها إلا ما لا بد منه لإيجاد مصانع الآلات. وهكذا فإن ما عندنا من مصانع استخراج النفط ومصانع تصفيته ومصانع استخراج البوتاس والفوسفات وما شاكل ذلك، كل هذا يجب الاستمرار فيه ولكن دون التوسع في ذلك ودون إنشاء جديد، بل نتظر في ما لم يستخرج بالفعل إلى أن نصنع نحن الآلات، وحينئذ نقوم باستخراج المعادن والنفط من المناجم الجديدة والآبار بالآلات التي صنعناها نحن.

كما قلنا فإن سياسة التصنيع هذه فرض في الإسلام، والفرض واجب التنفيذ؛ ولذلك فإن الدولة الإسلامية قد طبقت ذلك قبل أن يقضي عليها المتآمرون بعد الحرب العالمية الأولى، ونقول طبّقت حتى بدون أن نذكر الواقع الصناعي الذي

كان في دولة الخلافة؛ لأن سياسة التصنيع هذه فرض على الدولة وعلى الأمة. ومع ذلك فإني سأذكر ثلاثة أمثلة على قوة صناعة الدولة الإسلامية، في عصرها الأول ووسطه وآخره:

١- هاجر رسول الله ﷺ إلى المدينة المنورة وأقام الدولة الإسلامية، وعلى الرغم من أن السلاح كان بسيطاً ويمكن شراؤه إلا أن الرسول ﷺ كان يحث المسلمين على تعلم صناعة الأسلحة... وما أن دخلت السنة الثامنة للهجرة حتى تمكن الرسول صلوات الله وسلامه عليه من استعمال المنجنيق في دك أسوار الطائف عند فتحها. وقد كان هذا السلاح يعتبر حينها من الصناعات الحربية الثقيلة تعلمه المسلمون وأنتجوه. أخرج الواقدي في مغازيه عند حصار الرسول ﷺ للطائف، قال: (وَشَاوَرُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَصْحَابَهُ، فَقَالَ لَهُ سَلْمَانُ الْفَارِسِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَى أَنْ تَنْصِبَ الْمَنْجَنِيقَ عَلَى حِصْنِهِمْ، فَإِنَّا كُنَّا بِأَرْضِ فَارِسَ نَنْصِبُ الْمَنْجَنِيقَاتِ عَلَى الْحُصُونِ وَتَنْصِبُ عَلَيْنَا، فَنُصِيبُ مِنْ عَدُوِّنَا وَيُصِيبُ مِنَّا

بِالْمَنْجَنِيْقِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْمَنْجَنِيْقُ طَالَ التَّوَاءُ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَمَلَ مَنْجَنِيْقًا بِيَدِهِ، فَنَصَبَهُ عَلَى حِصْنِ الطَّائِفِ... وَيُقَالُ: خَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ قَدِمَ مِنْ جُرَشَ بِمَنْجَنِيْقٍ وَدَبَابَتَيْنِ...) وجرش في اليمن وكانت مشهورة في صناعة الأسلحة.

٢- في زمن هارون الرشيد في الدولة الإسلامية العباسية أهدى ساعة إلى شارلمان أشهر ملوك أوروبا في حينه، فلما صارت الساعة تدق في ديوان شارلمان ظنّت حاشيته أن في الساعة عفاريت وهرب بعضهم، هكذا كان حال صناعة المسلمين وهكذا كان حال باقي الأمم.

٣- في زمن محمد الفاتح في الدولة الإسلامية العثمانية، قام أحد المخترعين الحرييين "أوربان" بعرض اختراعاته الحربية على ملوك أوروبا فلم يبالوا بها بل واعتبرها البابا ورجال الدين عندهم هرطقات، فعلم به محمد الفاتح فاهتم بالأمر وأكرمه وسخى عليه المال لتنمية صناعاته فقام بتصميم المدافع

الضخمة ومن أبرزها ذلك المدفع العملاق الذي يزن (٧٠٠) طن ووزن قذيفته ١٢ ألف رطل ويجره مئة ثور يساعدها مئة رجل شديد، وكان دوي انفجاره يسمع على بعد (١٣) ميلاً، كما أن قذيفته كانت تنطلق بعيداً لمسافة ميل واحد ثم تغوص في الأرض ستة أقدام. ومع أن بعض المصادر تذكر مواصفات مختلفة نوعاً ما إلا أن اختراع هذا المدفع قبل أكثر من خمسة قرون في الدولة الإسلامية العثمانية للدليل على عظمة سلطان الإسلام واهتمامه بالصناعة، وقد استعمل هذا المدفع في دك أسوار القسطنطينية عند فتحها من قبل محمد الفاتح في العشرين من جمادى الأولى ٨٥٧هـ الموافق ٢٩ أيار/ مايو سنة ١٤٥٣م.

أيها الأخوة:

لقد كان المسلمون يخططون وينفذون لتكون صناعتهم في المقدمة، تتبعها الدول الأخرى لا أن تتبع هي وتُقيّد

بصناعات الدول الأخرى، لقد كانت تتعهد أرباب الصناعة ليس فقط ممن هم من رعيته بل لو علمت بأحد العلماء من الخارج استدعته وتعهدته كما تفعل الدول المتقدمة صناعياً الآن. وبقي هذا حال الدولة الإسلامية حتى ضعف الإسلام في النفوس وتآمر عليها المتآمرون وقضي على الخلافة بعد الحرب العالمية الأولى.

بعدها أصبحت الدول الكافرة المستعمرة ترسم لنا أساليب خبيثة تحول بيننا وبين أن نصبح بلداً صناعياً لتبقى لهم في بلادنا الهيمنة والنفوذ، وقد تمكنوا من إيجاد بعض الحكام في بلاد المسلمين وبعض أصحاب رؤوس الأموال يتوجهون في صناعاتهم وسياساتهم، بتوجهات الدولة الغربية التي تحاول منع دول العالم الثالث وبخاصة البلاد الإسلامية من إدخال التصنيع الثقيل كي تبقى هذه الدول تابعة لها فتستثمر مصادرها الأولية وتبقيها سوقاً لتصريف منتجاتها بدل أن تتحول إلى منافس لها.

أيها الأخوة:

إنه إذا كان حكام البلاد الإسلامية الآن قانعين بالتبعية لدول الغرب في السياسة والتشريع والاقتصاد والتصنيع وسائر الأمور، فإن دولة الخلافة الإسلامية عند قيامها ستعمل ليس لترك التبعية فقط بل لتكون هي الدولة الأولى المؤثرة في العالم وإدخال التصنيع الثقيل وبأقصى سرعة ممكنة، وسيكون من أولويات أعمال الدولة. إلا أن هذا لا يعني إهمال سياسة الصناعة هذه وتأخيرها إلى ما بعد قيام الخلافة، فإن إقامة الحكم بما أنزل الله في بلد صناعي سيضيف قوة إلى قوة وسيختصر الوقت اللازم للانتهاء من التصنيع الثقيل في دولة الخلافة بإذن الله.

ولهذا فهذه دعوة موجهة لكل مخلص غيور على أمته قادر على المساهمة في تصنيع هذه الأمة لتلحق بالدول المتقدمة عليها صناعياً، دعوة لكل هؤلاء وغيرهم ممن لهم علاقة، حكاماً ومحكومين، دعوة لكل من أعطاه الله قدرة علمية أو

قدرة تكنولوجية، وقدرة توجيهية يمكن أن تفيد في أي حقل من حقول الصناعة التي تحتاج إليها البلاد الإسلامية، دعوة لكل هؤلاء للعمل لا أقول بسرعة بل بأقصى سرعة لوضع البلاد على طريق التصنيع الثقيل.

إننا ندرك أيها الإخوة أن الدول الكافرة المستعمرة وعملاءها الذين زرعتهم في بلادنا فحملوا أفكارها وثقافتها، سيبدلون الجهد الجهد لمنعنا من هذا الأمر، لكن أمة حية كالأمة الإسلامية لن يعجزها ذلك إن أخلصت لله العمل وأعطت من جهدها وعرقها ما يتناسب والمكانة التي ارتضاها الله لها ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.